العرب
الثلاثاء 2020/01/07
السنة 42 العدد 11579

مصر تراهن على تحرك جماعي لمواجهة التدخلات التركية

فرنسا وإيطاليا لأردوغان: لن نقف على الحياد

أحد الخيارات

إرسال تركيا قوات إلى ليبيا أظهر أن أنقرة جادة هذه المرة في السير قدما نحو هدف تغيير موازين القوى لصالح الميليشيات الإسلامية، وهذا الأمر يدفع القوى المعنية بالصراع إلى التحرك سريعا في محاولة لوقف الاندفاعة التركية، لما لها من ارتدادات جيوسياسية خطيرة.

القاهرة – يعقد وزراء خارجية مصر وفرنسا وإيطاليا واليونان وقبرص، الأربعاء، اجتماعا تنسيقيا بالقاهرة، يبحث التطورات المتسارعة في المشهد الليبي مؤخرا، عقب إعلان تركيا إرسال قوات إلى العاصمة طرابلس لمساندة حكومة الوفاق برئاسة فايز السراج، في مواجهة تقدم الجيش الوطني الليبي.

وأكد بيان للخارجية المصرية، الاثنين، أن الاجتماع سيناقش "سبل دفع جهود التوصل إلى تسوية شاملة تتناول كافة أوجه الأزمة الليبية، والتصدي إلى كل ما من شأنه عرقلة تلك الجهود".

وكان من المقرر أن يعقد الاجتماع يومي السبت والأحد، من دون إيطاليا، لكن سخونة الأحداث وتطوراتها المتسارعة فرضت ضم روما إليه، لتصبح القمة خماسية بدلا من رباعية، للتباحث بشأن الآليات اللازمة للتعامل مع أنقرة.

وأعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، مساء الأحد، أن قوات تركية بدأت بالفعل التوجه إلى ليبيا بشكل تدريجي، بعد أن وافق البرلمان التركي على إرسال قوات لدعم حكومة الوفاق التي تتخذ منها الميليشيات الإسلامية واجهة سياسية.

وتمنح مشاركة إيطاليا بعدا مهما للقاء القاهرة، لأنها طرف رئيسي في تحالف قبرص واليونان وإسرائيل الذي يستهدف تدشين خط "إيست ميد" لنقل الغاز إلى أوروبا، كما أنها عنصر مشترك في الأزمة المزدوجة التي صنعتها تركيا في كل من شرق المتوسط وليبيا.

وتولي أجندة الاجتماع اهتماما بالغا بالآليات الواجبة في التعامل مع التصعيد التركي على الجبهتين، وإيجاد أدوات فعالة لكبح التمدد بحكم الأمر الواقع الذي يسعى إليه أردوغان، وتبني تصورات موحدة كي يتم تضييق الخناق عليه.

وأحاطت الخارجية المصرية، الأحد، عددا من سفراء الدول الأوروبية، والسفير الأميركي بالقاهرة، بطبيعة الموقف المصري من التطورات على الساحة الليبية، وجرى استعراض تفاصيل ما يمكن أن تحدثه خطوة التدخل التركي من تداعيات على دول المنطقة.

وأكدت القاهرة للسفراء أنها لن تقف مكتوفة الأيدي، إذا لم تكن هناك تحركات دولية جماعية، ملمحة إلى أن "كل الخيارات مفتوحة أمامها للدفاع عن أمنها القومي، بما فيها العمل العسكري"، ومن المهم أن تكون هناك تحركات جماعية لتحجيم أردوغان.

وقالت مصادر لـ"العرب" إن الرسالة المصرية للسفراء الغربيين كانت قوية وحاسمة أكثر من أي وقت مضى، لأن هناك ما يشبه التراخي في التعامل مع توجهات أردوغان، وهو ما أدى إلى تماديه في تصرفاته التي لا تعير اهتماما للمجتمع الدولي والقوى الرئيسية فيه. وتضع مصر في اعتبارها جميع الخيارات في التعامل مع التهديدات التركية، فهي من جهة تظهر استعدادها لاستخدام القوة من خلال المناورات المختلفة التي تجريها قطعها البحرية في مياهها الإقليمية في البحر المتوسط، ومن جهة ثانية تنشط على الصعيد الدبلوماسي لتكوين شبكة تتصدى لأنقرة سياسيا.

وأشارت بعض الدوائر لـ"العرب" إلى أن القاهرة تستخدم كل الأدوات الممكنة لمنع أردوغان من التمركز في ليبيا، وتحركاتها السياسية الأخيرة تعكس رغبتها في تجنيب المنطقة حربا لا أحد يعرف مداها، غير أنها لن تكون عاجزة عن التعامل بخشونة، حال تعرض أمنها القومي للتهديد مباشرة.

> التطورات المتسارعة فرضت ضم إيطاليا، لتصبح القمة خماسية بدلا من رباعية، لبحث الآليات اللازمة للتعامل مع أنقرة

ويؤكد انعقاد اللقاء الخماسي في هذا التوقيت أن هناك قوى إقليمية ودولية رافضة للتحالف بين أردوغان والسراج وما يمكن أن ينطوي عليه من أوجه خلل في بعض التوازنات الاستراتيجية في المنطقة، وتعظيم التعاون بين الدول الفاعلة في منتدى غاز شرق المتوسط.

وضمت الاجتماعات التأسيسية للمنتدى، الذي انطلق رسميا في يوليو الماضي، مصر وقبرص واليونان وإسرائيل وإيطاليا وفلسطين والأردن، بحضور وزير الطاقة الأميركي كـ"ضيف شرف مميز"، بحسب وصف بيان المنتدى، ومدير عام الطاقة في الاتحاد الأوروبي، وتمثيل رمزي لكل من فرنسا والبنك الدولي.

وعلمت "العرب" أن فرنسا تدرس الانضمام إلى المنتدى، بعد مناوشات مع الجزائر في ملف تصدير الغاز مؤخرا، ما يحفزها على البحث عن دور مؤثر في غاز شرق المتوسط، وربما تمثل مشاركتها في اجتماع القاهرة رسالة في هذا الاتجاه تتجاوز حدود الأزمة في ليبيا.

وتتحسب مصر، وعدد من شركائها العرب والأوروبيين، من تصاعد التهديدات التركية في شرق المتوسط وليبيا معا، وتسعى لتوحيد الجهود للتصدي لطموحات أردوغان التي تبدو بلا سقف محدد، والبحث عن تحالف واسع يواجهه على جبهات متباينة. وأصدرت القمة السابعة لرؤساء دول مصر وقبرص واليونان بالقاهرة الإعلان المشترك حول آلية التعاون الثلاثي في أكتوبر الماضي، وجددت دعم حكومة قبرص للتوصل إلى حل شامل وعادل للقضية القبرصية، على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقانون الدولي.

وطالبت تركيا بإنهاء أعمالها الاستفزازية، والمساهمة بشكل بناء في استئناف المفاوضات التي تهدف إلى تحقيق نتائج ملموسة على مسار التسوية الشاملة والمستدامة للقضية القبرصية.

ولم تفلح هذه الخطوات في ردع أردوغان، وتمادى في ممارساته العدوانية، حتى فاجأ دول منتدى شرق المتوسط بتوقيع مذكرتي التفاهم مع السراج، وأتبعها بخطوات داخلية تضفي عليهما رداء قانونيا، يوحي بأن تحركاته حقيقية وليست مناورة للحصول على مكاسب عاجلة.

وتعاملت بعض القوى الإقليمية مع ذلك على أنه نوع من الابتزاز التركي الذي درج أردوغان على توظيفه مع خصومه، وتبين أنه جاد في أقواله، ما فرض إجراء مجموعة من الاتصالات مع الجهات المعنية لم تتمخض حتى الآن عن تطور لخطة المجابهة المطلوبة.

وتجد أنقرة فرصة في سخونة الأوضاع على جبهة أميركا – إيران، بما يمنحها مساحة سريعة للحركة، فواشنطن منشغلة بهذه المواجهة عن غيرها، ما يقلل من فرص انخراطها مباشرة في التفاعلات الجارية في شرق المتوسط أو الأزمة الليبية.

وقال إبراهيم زهران، عضو الجمعية العربية للبترول والتعدين، لـ"العرب"، إن الدول الخارجة عن إطار الصراع الجغرافي في منطقة شرق المتوسط، منها روسيا والصين وإيران، لا ترضخ لتعليمات الولايات المتحدة، لكن صراعها مع واشنطن يلهب أسعار الطاقة.

وقفزت أسعار النفط في الأسواق الدولية 4 بالمئة بعد إعلان وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) مقتل قاسم سليماني، المصنف على قائمة الإرهاب الأميركية، إثر ضربة جوية على سيارتين كانتا تقلانه وآخرين بالقرب من مطار بغداد يوم الجمعة.

ولفت مراقبون إلى أن التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية في المنطقة، تفرض على وزراء خارجية الدول الخمس الذين سيجتمعون في القاهرة الأربعاء، التعامل مع توجهات أردوغان بجدية أكبر، قبل أن يتمترس في ليبيا ويغير آليات التعامل مع ثروتها النفطية والغازية، ولكل من إيطاليا وفرنسا حصة فيها.

ويفرض هذا المحدد على روما وباريس التخلي عن حذرهما والتعاون والتنسيق مع مصر وقبرص واليونان، خاصة أن مذكرة التفاهم البحري بين أردوغان والسراج سوف تؤدي، حال تطبيقها عمليا، إلى تغيير كبير في موازين الجغرافيا في شرق وجنوب البحر المتوسط.

اغتيال سليماني يخلط أوراق تشكيل الحكومة في لبنان

بيروت – قالت مصادر برلمانية لبنانية إن اغتيال قائد فيلق القدس الجناح الخارجي للحرس الثوري الإيراني الجنرال قاسم سليماني قلب أمور تأليف الحكومة في لبنان رأسا على عقب، وأن ما استجد، خصوصا بعد المواقف التي أطلقها أمين عام حزب الله، حسن نصرالله، يطرح أسئلة حول ما إذا كان إعلان الحكومة الجديدة بات مؤجلا.

ورأت المصادر أن الآراء تتراوح بين نقيضين. الأول هو الإسراع في تشكيل الحكومة، بسبب حاجة حزب الله العاجلة إلى حكومة يستند عليها وتعطيه مشروعية من داخل الدولة اللبنانية لمواجهة الاستحقاقات المتعلقة بآفاق التصعيد الأميركي الإيراني.

والنقيض الثاني أن حزب الله بات يحتاج إلى حكومة سياسية تستطيع التعامل مع الضغوط الأميركية والدولية التي قد تتنامى ضد طهران وميليشياتها التابعة في المنطقة (وهذا يحتاج وقتا)، وأن الدور الذي سيلعبه الحزب وزعيمه في مرحلة ما بعد مقتل سليماني يتطلب الإمساك بحكومة بيروت على نحو لا لبس فيه، بما ينسف مبدأ حكومة الاختصاصيين المستقلين التي يدافع عنها الرئيس المكلف حسان دياب.

ويرى مراقبون أن ضبابية مسار الحكومة العتيدة باتت مرتبطة بضبابية الموقف الإيراني نفسه الذي لم يستفق بعد من مفاجأة اغتيال أحد أهم رجالات نظام طهران. وقال هؤلاء إنه بغض النظر عن ترسانة التصريحات النارية التي صدرت عن طهران وأذرعها في المنطقة، وهو أمر تفرضه ضرورات الحدث، فإن إيران ما زالت تستجمع قواها لاختيار التموضع الجديد، سواء باتجاه الصدام الكبير مع الولايات المتحدة أو التوجه إلى طاولة المفاوضات معها، وأن الركون إلى أحد الخيارات سيحدد موقف طهران من تسهيل أو تأجيل ولادة حكومة دياب في بيروت.

في المقابل أكد مطلعون على مداولات تشكيل الحكومة أن التشكيلة باتت جاهزة وأن التأخير متعلق بالاتفاق على تفاصيل مرتبطة ببعض الأسماء بعد أن تم الاتفاق على الشكل العام للحكومة وحصص الطوائف داخلها، وأنه ما زال هناك نقاش حول قبول بعض الجهات بتولي حقائب معينة أو رفضها.

وتؤكد مصادر قريبة من رئيس الجمهورية ميشال عون أنه يستعجل تشكيل الحكومة وليست لديه أي أجواء عرقلة متعلقة بحدث اغتيال سليماني، وأن الرئيس لم يتلق أي إشارات من حزب الله تعاكس أجواءه السابقة لتسهيل مهمة رئيس الحكومة المكلف.

> حزب الله بات يحتاج إلى حكومة سياسية تستطيع التعامل مع الضغوط الأميركية التي قد تتصاعد ضد إيران وأذرعها

بيد أن مصادر دبلوماسية لمّحت إلى أن عواصم دولية كبرى تراقب عن كثب ما يتسرب من مداولات بشأن حكومة دياب، وأنها أبلغت من يهمه الأمر بأنها ستنظر بعين القلق إلى تولي التيار الوطني الحر إحدى الحقائب الأساسية في الحكومة المقبلة، الدفاع والداخلية والخارجية.

وتعتبر هذه العواصم أن التيار يمثل سياسة حزب الله وأجندته، وأن مروحة المساعدات المالية الدولية ستتأثر سلبا بهوية الوزراء الذين سيتحكمون بحقائب بهذا المستوى.

ورأت مصادر أن وزارة الداخلية المتفق أن تبقى من حصة الطائفة السنية باتت مهمة بالنسبة لتقييم المجتمع الدولي لما لهذه الوزارة من دور في التعامل مع الحراك الشعبي في لبنان، وفي تنسيق المعلومات مع أجهزة المخابرات في العالم. وكشفت المصادر أن زعيم التيار الوطني الحر الوزير جبران باسيل لم يضع أي فيتو لاستبعاد الوزير الأسبق ديمانوس قطار عن وزارة الخارجية، بل إن الأمر متعلق بموافقة حزب الله على الأمر، واعتبرت المصادر أن الأمر يكشف للمجتمع الدولي أن الحكومة المقبلة مخترقة ولن تستطيع التحرك باستقلالية عن قرار الحزب وإيران.

وتلفت مصادر سياسية إلى أن حزب الله، الذي وعد أمينه العام بإخراج القوات الأميركية من كل المنطقة، لا يستطيع إلا أن يكون قويا داخل حكومة بيروت، ولا يستطيع إلا أن يؤكد لواشنطن والعواصم الحليفة أن ورقة لبنان بيد إيران على منوال ما أكده البرلمان العراقي، من خلال تصويته، الأحد، لإخراج القوات الأجنبية من البلاد، من أن العراق بيد إيران.

ومع ذلك فإن مداولات الساعات المقبلة قد تكشف مصير حكومة دياب، وأنه إذا ارتأى حزب الله والميليشيات العراقية التابعة لإيران قلب الطاولة في بيروت وبغداد، فإن ذلك يعني الذهاب في العاصمتين نحو حكومات سياسية واضحة الولاء لطهران بما سيدفع رئيس الحكومة المكلف في لبنان إلى الاعتذار عن القيام بمهمته.

وتستبعد بعض المراجع حدوث فوضى في المنطقة وأن صخب الساعات الحالية سيتبدد باتجاه إعادة ترتيب المنطقة وفق ما تتطلب مصالح الدول المعنية، الإقليمية والدولية. وتضيف أن الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين تعمل على مخارج محددة لنزع فتيل الانفجار أو ضبط قوته، بما يعني أن جلاء الأمور لن يأخذ وقتا طويلا، وبالتالي فإن حالة التعثر الحالية لولادة الحكومة الجديدة قد لا تستغرق وقتا طويلا.

إعادة تموضع ميليشيات إيران في سوريا: خطوة احترازية أم تمهيد لحرب عصابات

دمشق – أقدمت الميليشيات الموالية لإيران على إخلاء مقراتها ومواقعها شرق سوريا والتغلغل داخل الأحياء السكنية، على وقع التصعيد الجاري بين واشنطن وطهران بسبب مقتل قائد فيلق القدس الجناح الخارجي للحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني ونائب رئيس الحشد الشعبي العراقي أبومهدي المهندس في غارة جوية أميركية.

ويقول مراقبون إن خطوة الميليشيات المتمركزة شرق سوريا قد تندرج في سياق الاستعداد لردود فعل انتقامية على مقتل سليماني والمهندس تستهدف القوات الأميركية في ذلك الجزء المحاذي للحدود مع العراق، في ظل حملة تهديد ووعيد يشنها المسؤولون الإيرانيون وآخرهم مستشار المرشد الأعلى علي أكبر ولايتي الذي توعد، الاثنين، بتحويل المنطقة إلى فيتنام جديدة بالنسبة للجنود الأميركيين.

وينتشر المئات من الجنود الأميركيين في محافظات دير الزور والحسكة والرقة وأيضا في منطقة التنف عند المثلث الحدودي السوري العراقي الأردني، رغم إعلان واشنطن في أكتوبر الماضي عن سحب جزء من قواتها من سوريا.

ويرجح أن تدفع إيران بالميليشيات اللبنانية والعراقية الموالية لها والمتمركزة في شرق سوريا إلى شن حرب عصابات تستهدف القوات الأميركية.

وكشف المرصد السوري لحقوق الإنسان، الاثنين، أن الميليشيات الموالية لإيران أخلت مقارها في مدينة البوكمال بمحافظة دير الزور. وأضاف المرصد أن الميليشيات تنتشر حاليا في البساتين على ضفة نهر الفرات، بينما أبقت عناصر حراسة على مقارها.

وبدورها أكدت مصادر محلية في دير الزور أن الميليشيات أخلت مواقعها في البوكمال والميادين وتمركزت في منازل ضمن الأحياء السكنية، متجنبة الاجتماع مع بعضها البعض إلا في حالات الضرورة. في المقابل، عززت القوات الأميركية بدير الزور، من تدابيرها، حيث أقامت حواجز أمنية جديدة، وزادت من أعداد دورياتها.

وفجر الجمعة، قتل قائد فيلق القدس الإيراني، قاسم سليماني، ونائب رئيس "هيئة الحشد الشعبي" أبومهدي المهندس، و8 أشخاص كانوا برفقتهما، إثر قصف جوي أميركي استهدف سيارتين على طريق مطار بغداد.

والأحد، هدد الرئيس دونالد ترامب بقصف 52 "هدفا هاما" لإيران، ردا على تصريحات إيرانية تتوعد باستهداف أي هدف عسكري أميركي في المنطقة.

ويقول متابعون إنه بالرغم من التحذيرات من المرجح على نحو كبير أن تقدم إيران على تنفيذ تهديداتها بالرد على مقتل سليماني بيد أن ذلك سيكون محسوبا لأنه ليس من صالحها السير نحو مواجهة شاملة، ويلفت المتابعون إلى أن طهران قد ترى في الساحة السورية المكان الأمثل لتحقيق هدفها.

وقال الأمين العام لحزب الله اللبناني حسن نصرالله في خطاب، الأحد، إن "القصاص العادل لاغتيال سليماني هو (من) الوجود العسكري الأميركي في المنطقة: القواعد العسكرية، البوارج العسكرية، وكل جندي في المنطقة".

ولفت نصرالله إلى أن قاسم سليماني ليس شأنا إيرانيا بحتا، معتبرا أنه "يعني كل محور المقاومة"، في إشارة إلى الحلف الذي يضم عدة ميليشيات وأنظمة في المنطقة، من بينها حزب الله اللبناني، ومجموعات شيعية في العراق واليمن، إضافة إلى النظام السوري. وحذر الأمين العام لحزب الله من أن الانتحاريين "الذين أخرجوا أميركا من منطقتنا في السابق موجودون وأكثر بكثير من السابق".

ومن المستبعد جدا أن يقدم حزب الله على أي خطوة تستهدف الولايات المتحدة أو حلفاءها من لبنان، لأنه يدرك أن هذه الخطوة ستكون انتحارية، ولكن الحزب قد يعمد مع باقي الميليشيات إلى تكوين خلايا تستهدف الوجود الأميركي في مناطق أخرى ومنها سوريا.

ويملك الحزب اللبناني حضورا مهما في سوريا وخاصة في شرق البلاد، وقد أوكلت للحزب وباقي الميليشيات مهمة إدارة المعركة في محافظة دير الزور الاستراتيجية في العام 2017.

وتأخذ إن الولايات المتحدة بعين الاعتبار إمكانية تعرض قواتها في شرق سوريا لهجمات، وهذا ما دفعها بعد ساعات من اغتيال سليماني إلى إرسال قافلة عسكرية ضخمة إلى تلك المنطقة.

ودخلت تلك القافلة، السبت، إلى الأراضي السورية عبر معبر الوليد الحدودي بين شمال سوريا وإقليم كردستان العراق. وبالتوازي مع ذلك كثفت الولايات المتحدة من طلعاتها الجوية منذ ليل الجمعة، على مناطق شرق سوريا خاصة فوق بادية الميادين بدير الزور.

بانتظار أوامر إيران